مسائل نحوية وصرفية في شرح مشكل أبيات المتنبي لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ)

م.د. ميسون ذنون يونس الغزال
معهد إعداد المعلمين / نينوى

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٢/١١/١ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٣/١/٢٣

ملخص البحث:

ألف ابن سيده كتابه (شرح مشكل أبيات المتنبي) بعد فراغه من تأليف كتابيه (المخصص في اللغة) و(المحكم والمحيط الأعظم)، وهذان المعجمان مع كتابه شرح مشكل أبيات المتنبي أهم مصنفاته ككتاب (شرح أبيات الجمل للزجاجي) وكتاب (الأنيق في شرح الحماسة) و(العويص في شرح إصلاح المنطق) و(تقريب غريب المصنف) و(الوافي في علم القوافي).

ومجال دراستنا في هذا البحث هو تتبع آرائه في أحدها وتسليط الضوء على أهم الظواهر النحوية التي يحتويها كتابه شرح مشكل أبيات المتنبي والذي يزخر بالاستطرادات اللغوية لابن سيده وتعليقاته النحوية حول شعر أبي الطيب المتنبي، وهو ليس شرحاً لكل أبيات الديوان، إنما اقتصر فيه على ما كان مثاراً للجدل مما أشكل من أبيات المتنبي، فكان شرحه يدور معناه حول غموض في الفهم أو التباس الرؤية فيؤدي غير معناه المراد، فيشكل الأمر ويؤدي إلى التناقض والاختلاف والوقوع في اللحن وفساد المعنى والتركيب، فكان عمله فيه موقوفاً على بيان ما استغلق من معانيه وما استبهم من تراكيبه مع كثرة الاستشهادات النحوية والآراء اللغوية والنقل عن سيبويه خاصة. وها نحن بصدد توضيح أهم تلك الظواهر النحوية التي ضمها شرحه والتي أبانت عن مدى اهتمامه بالنحو وبأهله وإبراز شواهد شعرية جديدة لأحد الشعراء المولدين البارزين.

Grammatical phenomena in 'Sharh-u Mashkal Abyat Almutanabi' of Abi Al-Hasan Ali Bin Ismail Bin Saidah Al-Andalusy (458 A.H)

Lect. Dr. Mysoon Thannon AL-Ghzaal
Teacher Institute
Nineveh

Abstract:

Ibn Saidah wrote his book 'Sharh-u Mashkal Abyat Almutanabi' after he had finished writing his two dictionaries 'Almukhasas fi Al-Lughah' and 'Almuhkim and Almuheed Al-Ala'tham'. These two dictionaries and his book 'Sharh-u Mashkal Abyat Almutanabi' are considered his most important works. His other works are : 'Sharh-u Abbyat Aljumal Lil-Zajaji', 'Al-Aneq fi Sharh-u Alhamasa', 'Al'owath fi Sharh-u Islah Almandiq', 'Takreeb Ghareeb Almusanaf' and 'Alwafi fi Ilim Al-Qawafi'.

In this research, we follow his views in one of these works and shed light on the most important grammatical phenomena that exist in 'Sharh-u Mashkal Abyat Almutanabi' which is full of linguistic digressions made by Ibin Saidah and his grammatical remarks about the poetry of Abi Al-Taieb Al-Mutanabi. It wasn't an explanation for all verses of his divan but it concentrates on what is controversial, the matter which confused Al-Mutanabi verses. His explanation aims to deal with the vague in understanding and view ambiguity, that gives the wrong meaning. Thus, the matter would be confused and lead to contradiction, variation, falling in rhythm and meaning and structure corruption. His work, thus, was focusing on explaining the vague in meaning and ambiguous structures, supporting that with many grammatical evidence and linguistic views, especially from Sybawaih.

Consequently, we are in the process of clarifying the most important grammatical phenomena that are included in his explanation that shows his deep interest in grammar, grammarians, bringing out the new poetic evidence of one of the prominent productive poets.

المقدمة

حظي شعر المتنبي بالدرس والتحليل من قبل الأدباء وعلماء اللغة، ومن مظاهر ذلك الاهتمام تلك العناية التي ألف بعض منهم في مشكله كما جاء في (شرح مشكل شعر المتنبي) لابن سيده الذي كان زاخراً بالاستطرادات اللغوية والتعليقات النحوية الجديرة بالأخذ والدراسة. وقد جاء هذا البحث لإبراز بعض من آراء ابن سيده النحوية والصرفية ولبيان موقفه من نحو المشارقة ومدى تمسكه بكتاب سيبويه من خلال تسليط الضوء على تعليقاته النحوية حول شعر ابي الطيب المتنبي،

وجمع المسائل النحوية التي عبر فيها عن رأيه بصراحة بعد وضع عنوان مناسب لكل مسألة منها، وجاءت هذه المسائل على النحو الآتي:

١. لا يجوز الإخبار عن الاسم وقد بقي ما يتعلق به

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

وفاؤكما كالرّبع أشجاه طاسِمُه ... بأنْ تسعدا والدمعُ أشفاه ساجمهُ

"... والباء في: بأن تسعدا متعلق بمحذوف، أي: وفاؤكما بالاسعاد، ولا تكون بـ(وفاؤكما) الأولى، لأنك قد أخبرت عنها بقولك: كالربع، فمحال أن تخبر عن الاسم وقد بقي ما يتعلق به، لأن هذا المتعلق به جزء منه، فكما لا يخبر عن الاسم قبل تمام حروفه، كذلك لا يخبر عنه وقد بقي ما هو جزء منه "[١].

وذكر مثل ذلك في شرحه البيت:

أولى اللئام كُوَيغيرٌ بمعذرةٍ ... في كلِّ يومٍ وبعض العذر تفنيدُ

فبين أن قوله: " بمعذرة من تمام الاسم الذي هو (أولى)، فكان ينبغي له أن لا يجيء بالخبر الذي هو (كويغير) إلا بعد قوله: بمعذرة، لتعلق الباء بـ(أولى)، وكذلك أن جعل (كويغير) هو المبتدأ وجعل أولى اللئام خبر مبتدأ مقدماً فقد حال أيضاً بين الاسم الذي هو الخبر وبين ما هو من تمامه، لذلك جعل الفارس (كلا) في قوله[٢]:

كلا يومَيْ طُوَالَة وصل أروى ... ظنونٌ أنَ مُطّرَح الظُّنونِ

جزءاً من الخبر لا من المبتدأ الذي هو (وصل أروى)، لأن (وصل) مصدر فكان يكون (كلا) من صلته متقدماً له والصلة لا تتقدم على الموصول، وكما لا يقدم بعض أجزاء الاسم على بعض ... فكذلك لا يحال بين بعضه وبين بعض بأجنبي أيضاً "[٣].

اختلف النحاة في هذه المسألة فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه معلّلين بأن ذلك يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، وقد وصف ابن الانباري كلامهم بالفساد "، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً فلا اعتبار لهذا التقديم في منع الاضمار "[٤].

---

(١) شرح مشكل أبيات المتنبي: ١٩٢.

(٢) البيت للشماخ بن ضرار الخطفاني، ينظر: لسان العرب: ٤٤١/١٣ (ط و ل) وطوالة موضع قيل بئر.

(٣) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٣٨.

(٤) الإنصاف: ٦٥/١-٦٨، وينظر كذلك: ٥٤/١.

وأجاز البصريون ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم من ذلك قولهم: (مشنوءٌ مَنْ يَشْنؤك) وحكى سيبويه[١]: (تميميٌ أنا)، وعللوا ذلك بأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل لأن المعمول تبعٌ للعامل قلا يفوقه في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه[٢].

ويذهب النحويون الى أن تقديم المعمول يدل على أن العامل فيه يجوز أن يتقدم فيكون في موضع هذا المعمول، فقوله: (كلا يومي طوالة) ظرف متعلق بـ(ظنون) الذي هو الخبر، وقد تقدم هذا الظرف على المبتدأ، فلما تقدم الظرف وهو معمول للخبر دلّ على أن الخبر العامل في هذا الظرف يجوز أن يقع في الموضع الذي وقع فيه الظرف[٣]. وما جاء به ابن سيده موافق لما جاء عن الجمهور.

فالأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر وان تقدم الخبر فإنما يكون لغرض من أغراض التقديم، فالتقديم في قولهم: (تميميٌ أنا) و(مشنوءٌ من يشنؤك)[٤] يختلف بحسب المقام، فمرةً يكون للاختصاص، ومرة للفخر والذي يميز ذلك إنما هو المقام[٥].

٢. لا يجوز إعمال (كان) وهي مضمرة

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

وصار ما في مسكه في المرجل فلم يضرْنا معه فَقْدُ الأجدَلِ

"... وأراد ما كان في مسكه، فـ(في مسكه) صلة (ما) بمعنى (الذي)، ولا يكون خبراً لـ(كان) هذه المزادة، لأن تلك تضمر ولا تعمل، لأنها فعل كوني غير مؤثر، ولذلك منع سيبويه[٦] إضمارها وإعمالها فقال: واعلم أنه لا يجوز أن تقول: عبدالله المقتول وأنت تريد: كن عبدالله، ولذلك حمل الفارسي قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [٧] على الحكاية لا على إضمار (كان) استدلالاً بما قدمت من كلام سيبويه "[٨].

وحجة سيبويه في عدم إضمار (كان) وإعمالها لأنه " ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير له إلى أحد "[٩]، وبين أن إضمار الناصب أحسن بقوله: " إذا أضمرت فإن

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٧/٢.
(٢) ينظر: الإنصاف: ٦٥/١-٦٨.
(٣) ينظر: الانتصاف من الإنصاف: ٦٧/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ١٩٧/١.
(٤) ينظر: المفصل: ٧٢/١.
(٥) ينظر: معاني النحو: ١٣٩-١٤٠.
(٦) ينظر: الكتاب: ٢٦٤/١.
(٧) القصص/١٥.
(٨) شرح مشكل أبيات المتنبي: ١١١-١١٢.
(٩) الكتاب: ٢٦٤/١.

أضمرت الناصب أحسن، لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره، فكلما كَثُرَ الإضمار كان أضعف "[1]، مستشهداً بقول العرب: (مِنْ لَدْ شَوْلاً فإلى إتْلائها)[2]، نصب لأنه أراد زماناً، و(الشَّوْل) لا يكون زماناُ ولا مكاناً فيجوز فيها الجر كقولك: من لدُ صلاة العصر إلى وقتِ كذا، فلما أراد الزمان حمل الشّول على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عَمِل في الشّول، ولم يحسن إلا ذا، كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد (إنْ) حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء فكذلك هذا، كأنك قلت: من لَدُ أنْ كانت شولاً فإلى إتلائها[3].

وقد ذكر ابن هشام بأن لدن " لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت، وفي الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله: (من لد شولاً فإلى اتلائها) أن تقديره من لد أن كانت شولاً ولم يقدر من لأن كانت "[4]، ومنه قول النعمان ابن المنذر[5]:

قد قيل ذلك إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من شيءٍ إذا قيلا

فالنصب فيه على التفسير الأول، والرفع يجوز على قوله: إن كان فيه حقٌ وإن كان فيه باطلٌ[6].

وقد بنى ابن سيده رأيه في مسألة عدم إعمال (كان) وهي مضمرة على الكثير الشائع وإلا فهو مخالف لما استقر عند النحاة من جواز حذف (كان) تخفيفاً مع بقاء عملها قياساً على قول الشاعر[7]:

أبا خراشة أمّا أنت ذانفرٍ فان قومي لم تأكلهم الضبع

وهو ما شاع عن كثير من العلماء الاستشهاد به عند حذف (كان) والتعويض عنها بـ(ما)، فإن (أمّا) على رأيهم مركبة من (أنّ) ضمت إليها (ما) المؤكدة عوضاً من ذهاب (كان) وعندها يكون الضمير المنفصل (أنت) في محل رفع اسم (كان) و(ذا نفر) خبرها[8].

---

(١) نفسه: ٢٥٩/١، ينظر: المحرر في النحو: ٥٨٠/٢.

(٢) الخزانة: ٨٤/٢، وهو من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٦٤/١-٢٦٥.

(٤) مغني اللبيب: ٨٣/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٦٠/١، والخزانة: ٧٨/٢.

(٦) الكتاب: ٢٦٠/١، وينظر: المحرّر في النحو: ٥٨٠/٢.

(٧) البيت لعباس بن مرداس، والبيت في ديوانه: ٨٧.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢٩٣/١-٢٩٤، والإنصاف: ٧١/١، وشرح المفصل: ٩٩/٢.

٣. اختيار النصب على الحال لا على الظرف

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

ومـــن صَـــحِبَ الـــدنيا طـــويلاً تقلّبـــت على عينيه حتـــى يـــرى صـــدقها كـــذباً

"... وطويلاً هنا نصب على الحال ولا يكون على الظرف، لأن طويلاً ونحوه صفة ولـــيس بحقيق يقع فيه الفعل، ولذلك اختار سيبويه في قولهم: سيْرَ عليه حسناً وشديداً ونحوهمـــا أن تكـــون أحوالاً لا ظروفاً لما قدمنا "[١].

بين سيبويه أنه " مما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبحُ أن يكون غير ظرف، صفة الأحيـــان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً وسير عليه كثيراً... ولم يجز الرفع لأنّ الصفة لا تقـــع مواقع الاسم، كما انه لا يجوز أن يكون إلا حالاً، قوله: ألا ماءَ ولو بارداً لأنه لو قال: ولو أتـــاني باردٌ كان قبيحاً، ولو قلت: أتيتك بجيد كان قبيحاً حتى تقول: بدرهمٍ جيد، وتقول: أتيتك به جيداً "[٢]، ووضح سيبويه أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا معللاً بأنه إذا سأل أحدهم: هل سير عليه؟ لأجـــاب: نعم سير عليه شديداً، وسير عليه حسناً، فالنصب في هذا على أنه حال وهو وجه الكلام لأنه وصف السّير[٣]، ولا يجوز الرفع فيه لأنه لا يقع موقع ما كان اسماً ولم يكن ظرفاً، معللاً بأنه ليس بحـــين يقع فيه الأمر إلا أن تقول: سير عليه سيرٌ حسنٌ، أو سير عليه سيرٌ شديدٌ[٤].

٤. قد يقع الجوهر حالاً

قال في شرح بيت المتنبي:

لقينـــــــا والحمـــــــولُ ســـــــائرةٌ وهُـــــنَّ دُرٌّ فَـــــذُ بْـــــنَ أمواهـــــا

"... وقوله: أمواها، منصوب على الحال وأن كانت الأمواه جوهراً، فقد يكون الجوهر حالاً، حكى سيبويه[٥] عن العرب: العجبُ من برٍّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهمٍ، قال: قد يكون خبـــراً مـــا لا يكون صفة، يعني بالخبر الحـــال، وقـــال: هـــذا بـــسراً أطيـــبُ منـــه رطبـــاً، وفـــي التنزيـــل: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ﴾[٦]، ومثله كثير "[٧]. وهذا ما ذكره سيبويه في باب (هذا بابٌ يختـــار

---

(١) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٦١.

(٢) الكتاب: ٢٢٧/١.

(٣) نفسه: ٢٢٨/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٢٨/١.

(٥) ينظر: نفسه: ٣٩٦/١.

(٦) الأعراف/٧٣.

(٧) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٦٩.

فيه الرفعُ والنصب، لقبحه أن يكون صفة)، ومن ذلك قولهم: " العجبُ من برٍّ مررنا به قبل قفيزاً بدرهم، فحموله على المعرفة وتركوا النكرة لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد "[١]، وأشار إلى أن الشيء قد يكون حسناً إذا كان خبراً وقبيحاً إذا كان صفة[٢].

٥. حكم صاحب الحال أن يكون معرفة

قال ابن سيده عند شرح البيت:

إذا ترحّلتَ عن قوم وقد قَدَروا أن لا نُفارقهم فالراحلون هُمُ

"... (وقَدْ قَدَروا) جملة في موضع الحال وجاز أن يكون حالاً من قومٍ وإن كان نكرةً لأن فيه معنى العموم، ولولا هذه الواو لكان أولى من ذلك أن تكون الجملة في موضع الصفة للنكرة، فأمّا مع الواو فلا تكون صفة لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فإذا عطفت الصفة على الموصوف فكأنك عطفت بعض الاسم على بعض، وهذا ما لا يسوغ، وأمّا الحال فمنفصلة من ذي الحال فجاز الفصل بينهما بذلك "[٣].

اشترط النحاة في صاحب الحال التعريف وأن لا يكون نكرة إلا بمسوّغ، لأن الحال شبيهةٌ بالخبر، ولصاحبها شبه بالمبتدأ في كونه محكوماً عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته[٤]، ثم إنه بتنكيرها وتعريف صاحبها يتحقق الفرق بينها وبين الصفة[٥].

ولم يجزسيبويه أن تكون المعرفة حالاً للنكرة ووصف ذلك بالقبح مستثنياً ما جاء في الشعر، وبين أنه في الصفة أقبح، لأنه ما يُنقض في الكلام لم يجامع في الحال كما فارقه في الصفة، فهو لم يجز المعرفة أن تكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً[٦]، وكذلك ابن هشام ذكر أن " الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة "[٧].

٦. وقوع الفعل الماضي حالاً

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

كم مَهْمَهٍ قُذُفٍ قلبُ الدليل به قلبُ المحبِّ قضاني بعدما فعلا

---

(١) الكتاب: ٣٩٦/١.

(٢) نفسه.

(٣) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٢٤٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٣٧/٢، وشرح الاشموني: ٥٠٧/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ١١١/٢-١١٣.

(٦) ينظر: نفسه: ٣٦١/١.

(٧) مغني اللبيب: ٢٨/٢.

" قال المحب، فجاء به على لفظ الفاعل ولم يقل الحبيب وهو يريده... فقضاني بعد ما فعلا على هذا القول جملة في موضع الحال، ويجوز وضع الفعل الماضي موضع الحال، لأنه قد يوضع موضع المستقبل في قوله: إن فعل فعلتُ وفيما حكاه سيبويه[١] من قولهم: والله لا فعلتُ، يريدون: لا أفعلُ، وقد ذهب بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٢] إلاّ أن (حصرت) في موضع الحال، و(قد) فيه منويّة، ويشهد عندي أنّ (حصرت) في موضع الحال قراءة من قرأ[٣]: أوجاؤوكم حصرةً صدورهم "[٤].

وابن سيده وافق الكوفيين في هذه المسألة، فقد اختلف النحاة في النقل في هذه المسألة فذكروا أنّ الكوفيين والأخفش يجيزون وقوع الفعل الماضي حالاً وبدون (قد)[٥]. والواقع أنّ الخلاف ليس في مجرد وقوع الماضي المجرد من (قد) وإنما الخلاف في إضمار قد[٦].

الكوفيون يمنعون أن يقع الماضي حالاً إلا إذا اقترن بـ(قد) ولكنهم يجيزون إضمارها[٧]، وهذا لا يجيزه سيبويه، وحمل الآية على غير هذا فقال: حصرت صفة لموصوف محذوف تقديره: قوماً حصرت صدورهم فـ(قوماً) نصب على الحال، و(حصرت) صفتهم، وحذف الموصوف وأبقيت صفته[٨].

أما الأخفش فكلامه خال من أية إشارة إلى وقوع الماضي حالاً وبدون (قد)، قال عند تفسيره الآية الكريمة: "... أو حصرت صدورهم، فـ(حصرة) نصبه على الحال وحصرت فعلت وبها نقرأ "[٩].

وفضلاً عن هذا أنّ أبا علي ذكر أن الأخفش زعم في كتابه: المسائل الكبيرة أنّ المعنى: أوجاءكم قوم حصرت صدورهم فحذف قوم وأقيم الوصف مقام الموصوف، واستحسن أبو علي هذا الرأي[١٠].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٨/٣.

(٢) النساء/٩٠.

(٣) هذه قراءة الحسن البصري، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤/١، ومختصر في شواذ القرآن: ٢٨.

(٤) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٩-٤٠.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٢٥٢/١.

(٦) ينظر: ابن الانباري في كتابه الإنصاف: ٢١٧.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤/١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٧.

(٨) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢٧٨/٢، والايضاح العضدي: ٥٠، شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٣١٣/٢.

(٩) معاني القرآن: ٤٥٢/١.

(١٠) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٢٤٥.

٧. حذف المفعولين إذا دلّ عليهما دليل

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

إذا لـــم تجـــزهم دارُ قـــومٍ مـــودة أجاز القفـــا والخـــوف خيـــرٌ مـــن الـــودِ

"... وأراد: أجازهم القفا إياها فحذف المفعولين لأنه في قوله: إذا لم تجزهم دار قوم ما يـــدل على هذا المحذوف، إذا دلّ الأول على الثاني والثاني غير الأول فاستجيز الحذف منه كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ (١) أي: والسموات غير السموات، فَحذْفُ الثاني الـــذي هـــو الأول المذكور في المعنى أولى "(٢).

حذف المفعولين لدليل جائز عند النحويين بلا خلاف، أما حذفهما لغير دليل ففيـــه مـــذاهب، وعليه سيبويه وأكثر النحويين، قال سيبويه: " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ولـــيس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك: حسيبُ عبدالله زيداً بكراً، وظـــن خالـــداً أباك، وخال عبدالله زيداً أخاك، ومثل ذلك رأى عبدالله زيداً صاحبنا، ووجد عبدالله زيداً ذا الحِفاظ، وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك مـــن حـــال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً... وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول: ظننـــت فتقتصر كما تقول: ذهبت ثم تعمل في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب، فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت: ظننت ذاك الظن وكذلك خلت وحسبت"(٣). ومنهم من منع ذلك وهو مذهب الأخفش(٤) وحجته أن هذه الأفعال تجري مجرى القسم ومفعولاتها بمثابة جوابه، وأن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم، ورُدّ هذا الرأي(٥).

قال ابن مالك يجوز حذف الفضلة – المفعول به – كقولنا: في ضربت زيداً: ضربت، ومنـــه قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾(٦)، وكقولنا في: أعطيت زيداً درهماً: أعطيت(٧).

٨. يتعدى فعل الفاعل إذا كان حسياً إلى ذاته بلفظ النفس وليس بالضمير

قال عند شرحه البيت:

يـــرى حـــدُّهُ غامـــضاتِ القلـــوبِ إذا كنـــت فـــي هبـــوةٍ لا أرانـــي

---

(١) إبراهيم/ ٤٨.

(٢) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٦٣.

(٣) الكتاب: ١/٣٩-٤٠.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ١/٦٠٩، شرح جمل الزجاجي: ١/٣١١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٣١١.

(٦) الليل/ ٥.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥٤٤.

"... وأراني هنا: من رؤية العين وأنها غير متعدية فكان يجب أن يقول: لا أرى نفسي، لأن فعل الفاعل إذا كان حسياً لم يتعد إلى ذاته بكناية المتكلم، فلا يجوز ضربتُني وإنما يتعدى فعل الفاعل إذا كان حسياً إلى ذاته بلفظ النفس، يقولون: ضربتُ نفسي، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[1]، إلاّ أنه قد جاء عنهم: نقدتُني وعدمتُني وهذا نادر غير معمول به، لكن لمّا كانت (أرى) التي هي للعين مطابقة لـ(أرى) التي للقلب وكانت (أرى) التي هي للقلب تتعدى على هذه الصورة لأنها غير حسية كقولهم: أراني ذاهباً استجاز أن يجري (أرى) التي للعين مجراها "[2]، ونظير ذلك ما ذكره عند شرحه بيت المتنبي:

أنا لائمي إن كنت وقتَ اللوائم علمتُ بما بي بين تلك المعالمِ

قال: "... وقيل اراد أنا لائم نفسي أي جعلني الله لائماً لها وهذا ضعيف في العربية، إنما تستعمل العرب في مثل ذلك: أنا لائم نفسي هذا مذهب سيبويه، وقد أنشد بعض الكوفيين[3]:

---

(١) الأعراف/ ٢٣.

(٢) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٤٧.

(٣) البيت لقيس بن ذريح، ينظر ديوانه: ٤٣، ٨٤، والبيت فيه كما يأتي:

ندمتُ على ما كان مني ندامةً كما ندم المغبون حين يبيعُ

ندمتُ على ما كان مني عدمتُني

فعلى هذا يجوز: أنا لائمي، أي: لائم نفسي "[١].

ذكر سيبويه أنه " إن قلت رأيتُ فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة (ضربتُ) ولكنك إنما تريد بوجدت علمتُ، وبرأيت ذلك أيضاً، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيتُ زيداً الصالح "[٢].

ووضح سيبويه أنه قد تكون (علمت) بمنزلة (عرفت) لا يراد بها إلا علم الأول مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[٤]، فهي ههنا بمنزلة عرفت[٥].

وفسّر سيبويه ذلك في باب (ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى المفعول لا غيره) فقال: " لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك وهو قولك: قد علمت أعبدالله ثمَّ أم زيدٌ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ، وقد عرفت أيهم أبوه، وأما ترى أيُّ برقٍ هاهنا، فهذا موضع مفعول كما انك إذا قلت: عبدالله هل رأيته، فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه "[٦].

وقد استجاز ابن سيده أن يجرى (أرى) التي هي للعين مجراها مستدلاً بما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: أما ترى أيّ برقٍ هاهنا[٧]، حين علقت فيه (أرى) عن العمل ورؤية البرق بصرية لا نفسانية، لكنها لما طابقت في اللفظ (ترى) التي هي للقلب وكانت هذه تعلّق استجازوا تعليق التي هي للعين[٨].

٩. بعض الأفعال متعدية بنفسها وبحرف الجر الزائد

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

فبعده وإلى ذا اليومِ لو ركضَتْ ... بالخيل في لَهَواتِ الطِّفل ما سعَلا

---

(١) شرح مشكل أبيات المتنبي: ١٥٦.

(٢) الكتاب: ١/٤٠.

(٣) البقرة/ ٦٥.

(٤) الأنفال/ ٦٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/٤٠.

(٦) نفسه: ١/٢٣٥-٢٣٦.

(٧) ينظر: الكتاب: ١/٢٣٦.

(٨) ينظر: شرح مشكل أبيات المتنبي: ٤٨.

"... وقوله: ركضتْ بالخيلِ، إنما وجهه: لو ركضت الخيلَ يقال: ركضتُ الدابةَ ولا يقال: ركضتُ بها، هذا هو المعروف في اللغة، لكنْ قد يجوز أن يكون: (ركض بالدابة) لغةً فيكون من باب: طَوَّحْتهُ وطوّحتُ به، وقد يجوز أن تكون الباء زائدة كقوله:

..... سودُ المحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ "[1]

أي لا يقرأن السور، وكما قال عنترة[2]:

شربتُ بماء الدُحرضين فأصبحت .....

أي: ماءَ الدُحرضين[3]، وبين الازهري[4] أن قولهم: فلان يركض دابته، وهو ضربه مركليها برجليه ومثله ما ذكره الزمخشري[5] فقال: ركل الدابةَ برجل وركضها برجلين: ضربها ليستحثها، وجاء في اللسان: ركض الدابةَ يركضها ركضاً ضرب جنبيها برجله، وركضتِ الدابةُ نفسُها، وأباها بعضهم، وفلان يركض دابته وهو ضربه مركليها برجليه، فلما كثر على ألسنتهم استعملوه في الدواب فقالوا: هي تركض، كأن الركض منها. والركض أو الرّكل هو إذا ركب الرجل البعير فضرب بعقبيه مركليه[6].

وقد سمع عن هذه الأفعال التعدي بنفسها والتعدي بحرف الجر، وموقف النحاة على أيهما الأصل للآخر مختلف، فقسم يرى أنه لا أصل لأحدهما للآخر[7]، وقسم يرى أن الأصل في هذه الأفعال التعدي بحرف الجر ثم توسعت العرب بحذفه[8]، وقسم يرى أنها من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر[9]، كالأفعال (استغفر وأمر) وكثر فيه الأصل والفرع، والأرجح الرأي الأول لكثرة استعمال الوجهين وبعده عن التقدير والتكلف.

---

(١) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٨ -٣٩ ، البيت للراعي وصدره:
هنّ الحرائر لا ربات أحمرةٍ، ينظر: اللسان: ٥٢/٦ (سور).

(٢) ينظر: ديوانه: ٨١، وعجزه: زوراء تنفر عن حياض الديلم.

(٣) ينظر: فقه اللغة: ١٢٧٤/١.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٣٢١/٣.

(٥) ينظر: أساس البلاغة: ١٨١/١.

(٦) ينظر: اللسان: ١٨/٩ -١٩ (ركض) وكذلك: تاج العروس: ٤٦٣٠/١.

(٧) ينظر: المقتضب: ٣٣٨/٤، وشرح جمل الزجاجي: ٣٠٠/١، وارتشاف الضرب: ٤٩/٣.

(٨) ينظر: الأمالي للشجري: ١٢٩/٢، أوضح المسالك: ١٦/٢.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٤٩/٤.

١٠. عندما يتسلط فعلان على اسم يعمل فيه أقرب الفعلين

ذكر ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

ألـــم يـــسأل الوبـــلُ الـــذي رامَ ثَنْيَنـــا فيخبـــــره عنـــــك الحديـــــدُ المـــــتلَّمُ

"... فالعامل في هذا البيت الفعل الآخر الذي هو (فيخبره)، وهذا كقولك: ضربتُ وضـــربني زيدٌ، أي: ضربت زيداً وضربني زيد، فحذف لدلالة الثاني عليه، وقد أبان سيبويه[١]، ذلك وقال: إنه كلام العرب أو أكثر كلامها، يعني إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: الحديدَ المتلّمَ، ويضمرُ في: (يخبر)، كأنه قال: ألم يسأل الوبلُ الحديدَ المتلّم فيخبره، وهو كقولك: ضربتُ وضربني زيـــداً، أي: ضربتُ زيداً وضربني "[٢].

التنازع في العمل هو توجه عاملين إلى معمول واحد نحو: (ضربتُ وأكرمتُ زيـــداً) فكـــل واحد من (ضربتُ) و(أكرمتُ) يطلب (زيداً) بالمفعولية، ولا خلاف بين البصريين والكـــوفيين أنـــه يجوز إعمال كلّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما، فـــذهب البصريون[٣] إلى أن الثاني أولى به لقربه منه، وذهب الكوفيون[٤] إلى أن الأول أولى به لتقدمه[٥].

" إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط"[٦]، وقد أخذ ابن سيده برأي البصريين فأعمل الفعل الثاني أي (يخبر) بدليل مجـــيء كلمـــة (الحديـــد) بالرفع.

وحجة الكوفيين في إعمال الأول لأنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولـــى لقـــوة الابتـــداء والعناية به، والذي يؤيد ذلك أنه إذا أعمل أدى إلى الإضمار قبل الذكر وهذا لا يجوز في كلامهم[٧]. فقد ذهب الكسائي[٨] ومن تابعه إلى أنه إذا أعمل الثاني في الظاهر لم تضمر الفاعل في الأول بـــل يكون فاعله محذوفاً لدلالة ما بعده عليه فهو يجيز حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/٧٣-٧٤.

(٢) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٢٤١-٢٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/٧٣-٧٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/٧٢-٧٥.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢-٥.

(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٠٣.

(٧) ينظر: الإنصاف: ١/٨٦-٨٧.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ١/٢٠٤-٢٠٧.

والذي دعا الكسائي إلى ما ذهب إليه أنه لو لم يحذف الفاعل لوجب أن يكون ضميراً عائداً على الاسم الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة، وذلك قبيح، قال سيبويه[١]: إن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل وهو عمدة[٢]، فحذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه غير معروف في شيء من كلامهم، فالصحيح مذهب سيبويه لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد منهم في مواضع شريطة التفسير إذ كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة[٣].

أما الفراء فقد ذهب إلى أنه إذا قيل (قام قعد زيد) فكلا الفعلين عامل في (زيد) وهو ضعيف. لأن من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب، وهذا سيؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة وذلك فاسد، وإذا لم يجز أن يعملا معاً فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه، ويقدر للآخر معمولاً يدل عليه[٤].

والحق أن لكل وجهاً، وأن الإضمار وتركه على حد سواء، وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ما ذهب إليه الفريقان[٥] كقول الشاعر[٦]:

جفوني ولم أجفُ الإخلاء إنني بغير جميل من خليليَ مهملُ

وقد أخذ ابن سيده برأي البصريين.

١١. يجوز إعمال (أنْ) الناصبة عند إضمارها

قال عند شرحه البيت:

أقرُّ جلدي بها عَلَيّ فلا أقدِرُ حتى الممات أجحَدُها

"... قوله: فلا أقدر حتى الممات أجحدها: أراد على أن أجحدها فحذف على وأن ورفع الفعل لعدم العامل الذي كان ينصبه وهو: أنْ، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾[٧]، أي:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٧٩/١.

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٠/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٠٤/١-٢٠٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٠٨/١-٢٠٩.

(٥) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٠/٣.

(٦) البيت بلا نسبة، ينظر: أوضح المسالك: ٢٠٠/٢، وشرح قطر الندى: ١٩٧، ومغني اللبيب: ٤٨٩/٢، وتذكرة النحاة: ٢٥٩، والأشباه والنظائر: ٧٧/٣، ٢٨٢/٥.

(٧) الزمر/ ٦٤.

تأمروني أن أعبد فحذف (أن) ورفع الفعل، ولو كانت القطعة مفتوحة الروي لقال: أجحدها فأعمل أن مضمرة أعمالها مظهرة، وقد روى هذا البيت[١] بالوجهين جميعاً:

ألا أيها الزاجري أحضُرُ الوغى وأحضرَ"[٢]

الرفع هو أحد مذهبي سيبويه[٣] لمّا حذف (أن) رفع الفعل، والنصب مع الحذف هو مذهب الفراء[٤]، ونسب النحاس إلى المبرد رأياً هو عند حذف أن ورفع الفعل المرفوع يكون في موضع الحال[٥].

قال ابن عصفور "... وزعم أهل الكوفة أنّ (أنْ) تضمر في غير ما ذكرنا، وحكوا: مُره يحفرها... يريد: مُره أن يحفرها وهذا غير جائز، وما حكوه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وإنما هو على إضمار (أنْ) من غير عوض كقوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

يريد: أن أحضر فأضمر (ان) وأبقى عملها "[٦].

فمذهب البصريين أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل، والكوفيون ذهبوا إلى أنها تعمل النصب مع الحذف، وقد حمل أبو البركات ابن الانباري رأيهم هذا على التوهم وأن النصب كان على طريق الغلط[٧].

١٢. إضافة الشيء إلى نفسه

قال عند شرحه:

ثناهم وبرقُ البيض في التبيض صادقٌ عليهم وبرق البيض خُلَّبُ

"... وقد يقولون: برقُ الخلّب فيضيفون، وهذه الإضافة على حذف الموصوف، أي: برق السحاب الخلّب، وإن شئت جعلتها من إضافة الشيء إلى نفسه كنحو ما حكاه أبو بكر محمد بن

---

(١) ديوان طرفة: ٣٣ بلفظ: الايهذا اللائمي أحضر الوغى وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدي

(٢) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٦٤/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٥٣/١.

(٥) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: ٢٦٥/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي: ١٤٣/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٥٦٠/٢-٥٦٥.

السري من قولهم: مسجدُ الجامع وبابُ الحديد، وقد حمل بعضهم قولـه تعـالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[1] على ذلك "[2].

الكوفيون يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، قال الفراء عنـد تفـسيره قولـه تعالى:﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾[3] جعلت الدار هاهنا اسماً، وجعلت الآخرة من صفتها وأضيفت في غيـر هذا الموضع، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله تعـالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[4] والحق هو اليقين كما أنّ الدار هي الآخرة، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف كما اختلـف الحـق واليقين والدار والآخرة، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حقُّ الحق ولا يقين اليقين لأنهم يتوهمـون إذا اختلفا في اللفظ أنهم مختلفان في المعنى[5].

أما البصريون فلا يجيزون ذلك[6]. قال ابن عصفور بعد أن أورد بعض الأمثلـة "...وهـذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه لأنه يتخرج على أن يكون قولك: صلاة الأولى معناه: صلاة الساعة الأولى، وكذلك: مسجد الجامع، معناه: مسجد الوقت الجامع وكذلك دار الآخرة معنـاه: دار الإقامة الآخرة. فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه في ذلك كلّه"[7].

١٣. التعويض بـ(الألف واللام) عن الضمير المضاف إليه

ذكر ابن سيده عند شرحه قول المتنبي:

تُمـــسي علـــى أيـــدي مواهبِـــهِ هـــــي أو بقيَّتُهـــــا أو البَـــــدَلُ

انه أراد بـ(البدل) أو بدلها أي: بالإضافة، ولكنه عوض بالألف واللام من الإضافة معللاً بأن كل واحدة منهما للتعريف[8]، وهو بقوله هذا يوافق رأي الكوفيين[9] فـي جـواز نيابـة (أل) عـن

(١) يوسف/ ١٠٩.
(٢) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٢٧.
(٣) الأنعام/ ٣٢.
(٤) الواقعة/ ٩٥.
(٥) ينظر: معاني القرآن: ١/٣٣٠-٣٣١، وينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: ٢/٥١٢.
(٦) ينظر: العين: ١/٢٤٠.
(٧) شرح جمل الزجاجي: ٢/٧١.
(٨) ينظر: شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٧٦.
(٩) ينظر: مغني اللبيب: ١/٥٤.

الضمير المضاف إليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[1]، فحذف الضمير وعوض عنه بالألف واللام[2] فتخريجها على قولهم: فإن الجنة هي مأواه.

١٤. لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المخاطب والمتكلم بدل كل من كل أمّا إذا كان بدل جزء أو اشتمال فجائز

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

حَبَبْتُك قلبي قبل حبك مَن نأى وقد كان غدّاراً فكن لي وافياً

"... وقلبي: نداء مضاف أي: يا قلبي ولا يجوز أن يكون بدلاً من الكاف، لأن المخاطب لا يبدل منه كما لا يبدل من المخبر عن نفسه لأن المخاطب والمخبر عن نفسه قد أمن التباسهما فقد أغنى ذلك عن الإبدال منهما إذ إن البدل إنما هو للبيان"[3].

اختلف النحاة في إبدال ضمير المتكلم والمخاطب إذا لم يفد معنى الإحاطة والشمول على ثلاثة مذاهب، أحدها: انه يجوز وهو قول الكوفيين والأخفش، والثاني: انه يجوز في الاستئناف فتقول: ما ضربتكم إلاّ زيداً وهو قول قطرب، الثالث: انه لا يجوز وهو قول جمهور البصريين[4].

وقد استشهد سيبويه ببيت فيه إبدال الظاهر من ضمير المتكلم وهو عنده بدل اشتمال، قال: وقال رجل من بجيلة أو خثعم[5]:

ذريني أنّ امركِ لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا

فقد أبدل حلمي من ياء المتكلم وهو بدل اشتمال[6]، ولم يشترط سيبويه في بدل الظاهر من ضمير المتكلم أي شرط[7]، في حين اشترط غيره كابن عقيل[8] أن يكون البدل في ذلك بدل كل من كل واقتضى الإحاطة والشمول أو كان بدل اشتمال أو بدل بعض من كل[9] وقد أجاز الأخفش ذلك،

---

(١) النازعات/ ٩.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٧٩٩/٢، والكشاف: ٢١٥/٤، والبحر المحيط: ٢١٥/١٠.

(٣) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣١٤.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٦٢٢/٢، وشرح الأشموني: ١٢٩/٣.

(٥) هو عدي زيد، ينظر: خزائن الأدب: ١٩٤/٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٥٦/١.

(٧) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٥٧.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٠/٢.

(٩) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٥٧.

قال: " ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[1] فنصب لام (ليجمعنكم)، لأن معنى كتب كأنه قال: والله ليجمعنكم ثم أبدل فقال: الذين خسروا أنفسهم أي ليجمعنَّ الذين خسروا أنفسهم"[2].

وحجة الأخفش في ذلك السماع والقياس وردّ ابن عصفور هذه الحجج[3]، أمّا ابن مالك فقد أيّد صحة ما ذهب إليه الأخفش وعلل ذلك بكثرة الشواهد الشعرية[4].

أما إذا كان البدل بدل جزء من كل أو بدل اشتمال فيجوز إبدال الظاهر من ضمير المخاطب، أو المتكلم، والدليل على ذلك البيت الذي استشهد به سيبويه، وذهب هذا المذهب ابن سيده، قال عند شرحه بيت المتنبي:

جرى الخلفُ إلاّ فيك أنك واحدٌ وأنك ليث والملوك ذئاب

"... وقوله: أنك واحدٌ بدل من الكاف في (فيك) وإن قلت: منع سيبويه البدل من المضمر المخاطب فقال[5]: ان قلت: بك المسكين مررتُ لم يجز، لأن البدل إنما هو الإيضاح، والمخاطب لا يشكل فيحتاج إلى البيان، قلنا: إنما منع سيبويه في هذا بدل من الجملة أعني الكل من الكل الذي هو هو، فأمّا بدل الجزء من الكل فغير ممتنع كقولك: أعجبني وجهك وعجبت منك صبرك، فكذلك: إنك واحد وإن لم يكن جزءاً من كل فهو عرض في جوهر، كقولك: جرى الخلف إلاّ في كونك واحداً، والعرض وإن لم يكن جزءاً من الجوهر فهو مرتبط به فكان كالجزء منه "[6].

١٥. أدوات الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها إلاّ حرف الجر

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

وتضبط الأرضُ منها حيثُ حلَّ بها وتحسُدُ الخيلُ منها أيَّها راكبا

"... وأيها منصوب بركب ولا يكون بـ(تحسد)، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلاّ أن يكون حرف جر "[7].

---

(١) الأنعام/ ١٢.

(٢) معاني القرآن: ٤٨٢/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٨٩/١-٢٩٠.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصريح: ٢٦٣، شرح عمدة الحافظ: ٥٨٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٥٧/١.

(٦) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٣٦.

(٧) نفسه: ٩٤.

ذكر سيبويه أن " حرف الاستفهام لا يُفصل به بين العامل والمعمول ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولاً، وإنما يدخل على الخبر"[١]، وكان سيبويه قد سأل الأخفش عن (أيهّم) " لمَ لمْ يقولوا: أيَّهم مررت به؟ فقال: لأن أيَّهم هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف، وإنما تُركت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء "[٢]. وبين الزجاجي أن " حق العامل أن يؤثر فيما بعده إلاّ أن يمنع من ذلك مانع... وأما إذا دخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون المعمول اسم استفهام أو مضافاً إليه مستفهماً عنه في المعنى لم يؤثر العامل أيضاً لأن ذلك كله له صدر الكلام "[٣].

١٦. تحذف ألف (ما) الاستفهامية إذا اتصلت بحرف جر

قال عند شرحه البيت:

حَتّامَ نحن نساري النجم في الظُّلَمِ ... وما سُراه على خُفٍّ ولا قَدَمِ

"... وحذف الألف من (ما)، لأن (ما) إذا اتصلت بحرف جر من حدّ الاستفهام حذفت منها الألف إذ (حتى) بمعنى: إلى فكأنه قال: إلى مَ، أي: أيَّ وقتٍ "[٤].

ذكر ابن هشام وجوب " حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو: فيمَ وايلامَ وعلامَ وبمَ... وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا حذفت في نحو ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[٥]... وثبتت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٦]" [٧].

فإذا سبقت (ما) الاستفهامية بحرف جر حذفت الألف منها فرقاً بينها وبين (ما) الموصولة[٨]، وبعضهم ذكرها في باب حروف توصل بـ(ما) وبـ(إذ) وغير ذلك فيقال: (عمّ تسأل)، و(فيمَ ترغب) وتحذف الألف في الاستفهام، فإذا كان الكلام خبراً أثبتت الألف فيقال: (سل عمّا أردت، وتكلم فيما أحببت[٩]، وأضاف الزجاج أن حروف الجر مع (ما) في الاستفهام تحذف معها الألف من

---

(١) الكتاب: ١٢٨/١.

(٢) نفسه: ١٢٦/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ٤٢٥/٢.

(٤) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٤٥.

(٥) النازعات/ ٤٣.

(٦) النور/ ١٤.

(٧) مغني اللبيب: ٣٩٣/١.

(٨) ينظر: شواهد التوضيح: ٢١٨.

(٩) ينظر: أدب الكاتب: ١٩٨/١، وكذلك: الأصول في النحو: ٣٨١/٢.

(ما) لأنهما كالشيء الواحد، وليفصل بين الخبر والاستفهام فتثبت الألف[١] وهذا ما نص عليه النحاس أيضاً، إلا أنه أضاف: وأجاز الفراء[٢] إثباتها في الاستفهام وهذا من الشواذ التي جاء القرآن بخلافها[٣]، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾[٤]، ذكر ابن خالويه ان " الأصل من ما خلق، أي من أي شيء خلق، فأدغمت النون في الميم، وحذفت الألف من (ما) في الاستفهام مع (من) و(عن) كقوله: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [٥]، ومع اللام كقوله: ﴿ لِمَ تَعِظُونَ ﴾ [٦]، ومع (في) كقوله: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ [٧]، والأصل في ذلك من علام وحتّام... فـ(ما) جر بـ(من) ولا يتبين فيه الإعراب لأنه اسم ناقص "[٨].

١٧. (أيّان) بمعنى متى وهي ليست من (أين)

قال ابن سيده في شرح البيت:

ويـــومٍ كليـــلِ العاشـــقين كَمَنْتُـــهُ أراقـــبُ فيـــه الـــشمسَ أيّـــان تغـــرب

"... وقوله: أيان، أي: متى وليس من لفظ (أين) إنما أيّان من: أيّ فهي فَعْلان كريّان - التي من الأزمنة - ويدلك على أن (أيّان) ليست من (أين) إن (أين) تكون سؤالاً عن الجوهرة العرض كقولك في الجواهر: أين زيد، وفي العرض: أين اللقاء والقتال، وأمّا (أيان) فلا يسأل بها إلاّ عن العرض تقول: أيّان القتال، ولا تقول: أيان زيداً، وقد قال عز وجل: ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [٩]، وقال:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾[١٠]، فحكم أيان – إذن – حكم متى، ومتى خلاف أين، فأيان – إذن – خلاف أين "[١١].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٢٠/٤، وينظر كذلك: ٢٧١/٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٩٢/٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٢١٠/٣-٢١١.

(٤) الطارق/ ٥.

(٥) النبأ/ ١.

(٦) الأعراف/ ١٦٤.

(٧) النازعات/ ٤٣.

(٨) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٥١-٥٢.

(٩) الذاريات/ ١٢.

(١٠) الأعراف/ ١٨٧.

(١١) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٢٤-٣٢٥.

أيان: ظرف بمعنى الحين والوقت ويقارب معنى (متى) ويستفهم به عن الزمان المستقبل لا غير[١]، وقد ذكر سيبويه أنه لو سأل أحد عن معنى (أيّان) فيقال له: متى، فإن هذا توضيح، وإن سئل عن معنى متى فيقال: في أيّ زمان؟ فالسؤال عن الواضح يجعل من الصعب أن يجيء بما يوضح به الواضح[٢]. وبين ابن يعيش ان (متى) أكثر استعمالاً من (أيّان) وهي لكثرة استعمالها صارت أظهر من (أيّان) في الزمان وهي تستعمل في كل زمان، وأيّان لا تستعمل إلا فيما يراد به تفخيم أمره وتعظيمه[٣]. قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾[٤]، " فالمعنى يسألونك عن الساعة متى وقوعها "[٥]، وذكر النحاس[٦] مثل ذلك أيضاً. وقد بني (أيّان) لتضمنه معنى الاستفهام وكان حقه الإسكان ولكن حرك آخره لالتقاء الساكنين، كـ(كيف) و(أين)[٧].

١٨. يجوز تعليق حروف الجر باليمين لما فيه معنى الحلف

قال ابن سيده عند شرحه بيت المتنبي:

عُقبى اليمين على عُقبى الوغى نَدمُ ... ماذا يزيدُك في إقدامكَ القَسمُ

"... وقوله: على عُقبى متعلقة باليمين وإن لم يستعمل منه فعلٌ وحروف الجر إنما تتعلق بالأفعال والأسماء المشتقة منها لكن جاز تعليقها باليمين، لأن في اليمين معنى الحلف، فكما كانت تتعلق بحلفٍ كذلك تعلقت بما هو في معناها "[٨].

حروف الجر " هي ما وضع للإفضاء بفعل ومعناه إلى ما يليه "[٩]، وقد ذكر ابن هشام أنه لابدّ من تعلق حروف الجر " بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن من هذه الأربعة موجوداً قُدّر "[١٠]، وقد بين أنه لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم أو الصلة، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين[١١]، أمّا في القسم فيكون تقديره (أقسم)[١٢].

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ١/١١٠.
(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٢٣٥، والمقتضب: ١/٥٢.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/١٠٦.
(٤) الأعراف/ ١٨٧.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٩٣.
(٦) ينظر: إعراب القرآن: ٢/١٦٦.
(٧) ينظر: نفسه: ٢/٣٩٣، وهمع الهوامع: ٢/٥٧.
(٨) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٢٩٨.
(٩) الفوائد الشافية على إعراب الكافية: ٣٦٩
(١٠) مغني اللبيب: ٢/٩٥.
(١١) نفسه: ٢/١٠٨.
(١٢) نفسه: ٢/١٠٩.

فتعلق حرف الجر الأصلي هو ما كان مرتبطاً به من فعل أو شبهه أو معناه، وقد يتعلق بما يشير إلى معنى الفعل كأداة النفي[١].

١٩. فعول تعمل عمل الفعل

وقال في شرح البيت:

ملولةٌ ما يدوم ليس لها ... من ملل دائم بها مَلَلُ

" أي أنها تملُّ كل دائم إلا مللها فإنه دائم وهي لا تملّ مع دوامه، فـ(ما) على هذا مفعول بـ(ملولة) لأن فعولاً عند صاحب الكتاب مما يتعدى، ومن رواه تدوم جعل (ما) جحداً، أي: ما ثبت، دام الشيء: ثبت..."[٢].

وقد ذكر سيبويه أنهم " أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة فما هو الأصل عليه أكثر هذا المعنى: فعولٌ، وفعّال ومفعال وفَعِلٌ "[٣]، وقال أيضاً: " فأمّا الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل يدّلك على ذلك أنها قليلة "[٤].

ففعول بمعنى فاعل كرجل صبور وامرأة صبور، وأما قولهم امرأة ملولة، فالتاء فيه للمبالغة إذ يقال أيضاً رجل ملولة وإذا كان (فَعُول) بمعنى مفعول لحقته التاء نحو جمل ركوب وناقة ركوبة[٥]. و(فعول) لمن دام منه الفعل[٦]، ولمن كثر منه الفعل[٧]، ولمن كان قوياً على الفعل[٨]، وهو من المبالغة منقول من أسماء الذوات، فإن اسم الشيء الذي يفعل به يكون على (فعول) غالباً

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣/١٥٥-١٥٦.

(٢) شرح مشكل أبيات المتنبي: ١١٦.

(٣) الكتاب: ١/١١٠.

(٤) نفسه: ١/١١٧.

(٥) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٧١-٧٢.

(٦) ديوان الأدب: ١/٨٥، وينظر: معاني الأبنية في العربية: ١١٤-١١٥.

(٧) ينظر: همع الهوامع: ٢/٩٧.

(٨) ينظر: الفروق اللغوية: ١٢-١٣

كالوضوء، فهو الماء الذي يتوضأ به والوقود وهو ما نوقد به النار[١]، ومن هذا استعير البناء إلى المبالغة كالوقود الذي يستهلك في الاتقاد ويغنى فيه[٢].

ومن اعمال فعول قول الشاعر[٣]:

قلى دينه واهتاج للشوق إنها على الشوقِ اخوانَ العزاء هيوجُ

فـ(اخوان) منصوب بـ(هيوج)[٤].

٢٠. يجوز تأنيث الفعل حملاً على المعنى

قال في شرح البيت:

تُفَدّي أتمُّ الطير سلاحه نسور الملا أحداثُها والقشاعِم

"... وقال: تفدّي فأنث الفعل وإن كان للأتمّ _ والأتمِّ مذكر _ حملاً لأن الاتمّ هو النسور في الحقيقة، ونظيره، قول بعض العرب: لغوب جاءتني كتابه فاحتقرها، أنث الكتاب لمّا كان في معنى الصحيفة "[٥].

أنشد سيبويه[٦]:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدمِ[٧]

ومنهم من تمسك بحذف علامة التأنيث من (طالق) ونحوه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شيءٌ طالق أو إنسان طالق، حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يمانياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي، فقال: أليس بصحيفة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم[٨].

وكذلك إذا كان المذكر جزءاً من ذات المؤنث جاز تأنيثه[٩] كقولهم: (ذهبت بعض أصابعه) كقول الشاعر:

---

(١) ينظر: ديوان الأدب: ٨/١، ١٢٩، المخصص: ١٢/٤، لسان العرب: ١٨٩/١ (وضأ).

(٢) ينظر: معاني الأبنية: ١١٤ -١١٥.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٩٧/٢ -١٩٨.

(٤) نفسه: ١١٤/٢.

(٥) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٢٧٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٥٢/١.

(٧) ديوان: الأعشى: ٩٤.

(٨) ينظر: الإنصاف: ٧٦٢/٢ -٧٦٣، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١٢/١، وكذلك الخصائص: ٢٤٩/١.

(٩) ينظر: الكتاب: ٥٠/١ -٥١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣١٣/١ -٣١٤.

إذا بعـــــض الـــــسنين تعرّقتنـــــا كفـــى الأيتـــام فقـــد أبـــي اليتـــيمِ[1]

وإنما الوجه أن يقول: تعرّقَنا، لأنّ الفعل للبعض وهو مذكر، وقال جرير[2] أيضاً:

لمـــا أتـــى خبـــر الزبيـــر تواضـــعت ســـور المدينـــةِ والجبـــالُ الخـــشّعُ

فأنث (تواضعت) والفعل للسور لأنه لو قال: تواضعت المدينة لصح في المعنى الـذي أراده يذكر بذكر السور "[3]، ومنه كذلك قول ذي الرمة[4]:

مـــشينَ كمـــا اهتـــزت ريـــاح تـــسفهت أعاليهـــا مـــرّ الريـــاحِ النواســـمِ

وقول الآخر:

فـــلا مزنـــة وَدَقَـــتْ ودْقَهـــا ولا أرضَ أبقـــل ابقالهـــا

أراد: ولا أرض ابقلت ابقالها، وقد كان يمكنه أن يقول: ولا أرض أبقلـت إبقالهـا، فيخفـف الهمزة غير أنه آثر تحقيقها فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيثه وتأوّل في الأرض المكـان، فهي مكان فذكّر لذلك[5].

وتذكير المؤنث واسع جداً لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهـب فـي التنـاكر والاغراب، والحمل على المعنى مدار كثير من أحوال التذكير والتأنيث في القرآن وقد يكون لغرض آخر، كتنزيل المذكر منزلة المؤنث وبالعكس أو لغير ذلك من الأغراض[6]، ومن ذلك تأنيث وتذكير (الصيحة) فقد قال تعالى في قوم صالح: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾[7] بالتذكير، وقال في قـوم شعيب: ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾[8] بالتأنيث، فالصيحة في قصة صالح فـي معنـى العـذاب

(١) البيت لجرير في ديوانه: ٥٠٧، شرح المفصل: ٩٦/٥، الخزانة: ١٦٧/٢.

(٢) ينظر: ديوانه: ٣٤٥، الكتاب: ٥٢/١، الخزانة: ١٦٦/٢، وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣١٤/١.

(٣) ينظر: نفسه.

(٤) ديوانه: ٦١٦، وينظر: الكتاب: ٥٢/١، الخزانة: ١٦٩/٢.

(٥) البيت لعامر بن جوين الطائي، ينظر: الكتاب: ٢٤٠/١، وشرح المفصل: ٢٤٠/١، والخزانة: ٢١/١.

(٦) ينظر: معاني النحو: ٥٤/٢.

(٧) هود/ ٦٧.

(٨) هود/ ٩٤.

والخزي، إذ كانت منتظمة بقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾ [1] فصارت الصيحة عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور فقوي التذكير بخلاف قصة شعيب فانه لم يذكر فيها ذلك، فكانت تدل على الرجفة وهي مؤنث[2].

٢١. كل جمع تكسير ليس بينه وبين واحده إلاّ الهاء يجوز تأنيثه وتذكيره وجمعه وافراده

قال ابن سيده في شرح بيت المتنبي:

أمطِرْ عليّ سحابَ هودِكَ ثَرّةً وأنظر إليّ برحمةٍ لا أغرق

"... وقال ثرة وهو يعني السحاب، لأن السحاب جمع سحابة وكل جمع ليس بينه وبين واحده إلاّ الهاء فلك تأنيثه وتذكيره وجمعه وإفراده "[3].

بين سيبويه أن (فِعالاً وفعيلاً وفُعالاً وفَعالاً) إذا كان شيء منها يقع على الجميع فإن واحده يكون على بنائه ومن لفظه وتلحق هاء التأنيث وأمرها كأمر ما كان على ثلاثة أحرف وذلك قولك: دجاجٌ ودجاجةٌ ودجاجات... وقد قالوا: سَفائِن ودجائجٌ وسحائبُ وقالوا: دجاجٌ"[4].

٢٢. فعالة لا تكسر على (فُعُل)

قال ابن سيده في شرح بيت المتنبي:

ينصرها الغيثُ وهي ظامئةٌ إلى سواه وسُحُبها هَطِلهْ

"... قوله: وهي ظامئة، جملة في موضع الحال، وكذلك: وسحبها هطلة، والسحب جمع سحائب لا جمع سحابة لأن (فَعالة) لا تكسر على (فُعُل) إنما جمع سحابة سحائب "[5].

فعائل كصحائف وسحائب وكرائم ويجمع عليها شيئان: الأول: اسم مؤنث على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد سواء أكان تأنيثه بالعلامة (كسحابة وسحائب ورسالة ورسائل أم كان مؤنثاً بلا علامة كشمال – بفتح الشين وكسرها – وشمائل فما كان على وزن " (فعالة) نحو: ذؤابة و(ذوائب) وأخوات ذلك ما كان مما ضم أوله أو فتح "[6] كقولنا (مرضعة) و(مراضع) و(سحابة)

---

(١) هود/ ٦٦.

(٢) ينظر: معاني النحو: ٥٩/٢.

(٣) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٤٥، وذكر مثل ذلك ص١٩٥.

(٤) الكتاب: ٦١٢/٣.

(٥) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٣٣١.

(٦) شرح كتاب سيبويه: ٣٥٧/٤.

و(سحائب) و(دجاجة) و(دجائج)[١]، ويطرد وزن (فعائل) في رباعي مؤنث ثالثه مدة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً أو بالمعنى كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وشمال – بالفتح – وشمائل، وذؤابة وذوائب[٢].

٢٣. تقلب حروف العلة في الاسم عند جمعه ياءً إذا كان الحرف رابعاً

قال عند شرحه البيت:

وملومةٌ سيفيّة ربعيّة تصيح الحصى فيها صياح اللقالق

"... الحصى يصيح تحت حوافر الخيل وأرجل الرجال صياح اللقالق، وهي نوع من الطير لقلاقاً بصوته، وكان يجب على هذا: صياح اللقاليق لأن واحدها لقلاق، وإذا كانت الألف وغيرها من حروف اللين رابعة في الواحد تثبت ياءً في الجمع نحو: حملاق وحماليق، وكردوس وكراديس وشملال وشماليل لكن الشاعر إذا اضطر حذف هذه الياء في الجمع أنشد سيبويه:

قد قرّبتْ ساداتُها الروائسا والبَكرات الفُسَّج العطامسا

فكذلك اضطر هذا الشاعر فحذف ياء اللقاليق ولا يلتفت إلى قول العامة في واحدها لقلق فإن ذلك خطأً "[٣].

وقد بين سيبويه في باب (ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع فقال: " تقول في عطيموس: عُطيميس كما قالوا: عطاميسُ ليس إلا، لأنها تبقى واو رابعة، إلاّ أن يضطر شاعر "[٤]، مستشهداً بقول غيلان[٥]:

قد قرّبتْ ساداتُها الرَّوائسا والبَكرَات الفَّسجِ العطامِسَا

فما كان من ذوات الأربع حرف من حروف المد واللين زائد رابع كسر على مثال: (مفاعيل)، وكذلك (قِنْديل) و(قناديل) و(كرْسوع) و(كراسيع) و(غربال) و(غرابيل)، وذلك لأنه فتح أوله وكسر الحرف الذي بعد الألف، فإن كان بعد ذلك الحرف واو قلبت ياء لانكسار ما قبلها[٦].

---

(١) ينظر: نفسه.

(٢) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٨٧ -٨٨.

(٣) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٢٨٠.

(٤) الكتاب: ٤٤٤/٣ -٤٤٥.

(٥) هو غيلان بن حريث، أو هو ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة، ينظر: الخصائص: ٦٢/٢، همع الهوامع: ١٥٧/٢، والبيت ليس في ديوانه.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٤٩/٤.

وقال سيبويه: " الياء تبدل مكان الواو فاءً وعيناً... ومن الواو والألف إذا حقرّت أو جمعت في بهاليل وقراطيس وبُهيليل وقُريطيس ونحوهما في الكلام "[١].

فإذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء، كما في جمع مصباح ودينار (مصابيح، دنانير)[٢].

٢٤. فُعلان لا يكسر على فواعل

قال ابن سيده في شرح بيت المتنبي:

وعَوارٍ لوامِعٌ دينُها الحِلْ ... لُ ولكن زيِّها الاحرامُ

"... وعوار جمع عارٍ لا جمع عريان، لأن فعلاناً لا يكسر على فواعل "[٣]، يكثر (فُعلان) في اسم على (فَعْل)، كظهر وظُهران، وبُطْن وبطنان، أو على (فَعَل) كذكر وذكران، وحَمَل وحُملان، أو على فعيل كقضيب وقضبان وغدير وغدران، وقلَّ في نحو راكب رُكبان[٤]، وكذلك اطرد فعال في وصف على فُعلان أو على فُعلانة نحو: خمصان وخِماص[٥]. و(فواعل) جمع لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل نحو (حائض) و(حوائض) أو لمذكر ما لا يعقل نحو: (صاهل وصواهل) إلا ما كان لمذكر عاقل فلا يجمع على فواعل وشذّ (فارس وفوارس) و(سابق وسوابق)، وفواعل كذلك جمع لفاعلة نحو: (صاحبة وصواحب) و(فاطمة وفواطم)[٦]. وكان سيبويه قد منع أن يجمع (فاعل) الذي هو صفة أجري مجرى الاسم على (فواعل)، وكذلك ما كان صفة لم يجرِ مجرى الاسم مستثنياً أيضاً (فوارس) محتجاً بأنه لا يشاركه المؤنث[٧]، وهو لا يقع في كلامهم إلا للرجال وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: (فواعل) كما قالوا: (فُعلان) وكما قالوا: (حوارث) حيث كان اسماً خاصاً كـ(زيد)[٨].

والكوفيون يكسرون المفرد من باب (فاعل) على (فواعل) ولا يكسرونه على (فواعيل) لأنه لم يأتِ في (فاعل) (فاعيل)، على أن الجمع (مفاعيل)، وهذا محمول على ما يحتمله المفرد وقد عدّ من ذلك زيادة على ما مرّ: مُنكر مناكير وموعظة ومواعيظ ومخمصة ومخاميص[٩].

---

(١) الكتاب: ٢٣٨/٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٢/٣.

(٣) شرح مشكل أبيات المتنبي: ١٢٨.

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٨٧.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٦٩/٢.

(٦) شرح ابن عقيل: ١٧٢/٢ -١٧٣.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٥٢/٤.

(٨) ينظر: نفسه.

(٩) ينظر: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: ١٠٠.

وقد ذكر الفراء أنه لم يأتِ في فاعل (فواعيل) إلا شيء واحد من كلام المولدين قالوا: (باعيل) و(بواعيل) شبهوه بـ(طابق) و(طوابيق)[1].

وإذا كان (فاعل) لما لا يعقل من المذكر فإنه على (فواعل) وإن كان صفة كقولهم: (جبل شاهق) و(جبال شواهق) و(شامخ وشوامخ)[2].

الخاتمة

هذه أهم المسائل النحوية والصرفية التي صرّح بها ابن سيده برأيه فيها خلال شرحه لمشكل شعر المتنبي والتي أكدت على أنه لم يكن في النحو بأقل مما هو عليه في اللغة، وتبين كذلك تأثره بآراء البصريين وخصوصاً سيبويه، وقد استشهد بالشائع المعروف وقدم آراءه النحوية بعبارات واضحة لا لبس فيها ولا غموض.

ثبت المصادر

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبداللطيف بن أبي بكر الشكرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧م.

٢. ابن الانباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: د. محيي الدين توفيق إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٢م.

٣. أدب الكاتب: لابن قتيبة الدينوري، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٩٨٤م.

٥. أساس البلاغة: للزمخشري، دار ومطابع الشعب، القاهرة، (د.ت).

٦. الأشباه والنظائر في النحو: عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعيد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، مصر، ١٩٧٥م.

٧. الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/٣٥٠-٣٥١.

(٢) نفسه: ٤/٣٥٣.

٨. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه، دار التربية للطباعة والنشر، مطبعة منير، (د.ت).
٩. إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. غازي زاهو، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
١٠. الأمالي الشجرية: هبة الله بن علي بن الشجري، حيدر آباد، ١٩٣٠م.
١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م.
١٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط٥، ١٩٦٧م.
١٣. الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارس، تحقيق: د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط١، ١٩٦٩م.
١٤. البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، بعناية: صدقي محمد جميل وآخرين، لبنان، ١٩٩٢م.
١٥. تاج العروس: للزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).
١٦. تذكرة النحاة: لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
١٧. تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: الأستاذ أحمد عبدالعليم البردوني، والأستاذ علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).
١٨. التوابع في كتاب سيبويه: د. عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩١م.
١٩. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، ضبطه وخرج آياته وشواهده: د. عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٩، ٢٠٠٩م.
٢٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، مطبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
٢١. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.
٢٢. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين، القاهرة، ١٩٧٠م.
٢٣. ديوان ذي الرمة، غيلان بن عدي بن عبد مناة، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢م.
٢٤. ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٥.ديوان عنترة، بيروت، ط٤، ١٨٩٣م.
٢٦.ديوان قيس بن ذريح، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.
٢٧.سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: مصطفى السقا ولجنة من الأساتذة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٩٥٤م.
٢٨.شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، دراسة وتحقيق: عادل عبدالمنعم أبو العباس، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
٢٩.شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١٣، ١٩٦٢م.
٣٠.شرح أبيات سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.
٣١.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد، القاهرة، (د.ت).
٣٢.شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جناح، الموصل، ١٩٨٢م.
٣٣.شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لابن مالك الأندلسي، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، بغداد، ١٩٧٧م.
٣٤.شرح القصائد التسع المشهورات: صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٣م.
٣٥.شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة، ١٩٦٣م.
٣٦.شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت.
٣٧.شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.
٣٨.شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٩.شرح مشكل أبيات المتنبي: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٧٧.
٤٠.شرح المفصل: لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
٤١.شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك، تحقيق: طه محسن، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
٤٢.العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٨١م وما بعدها.
٤٣.الفروق في اللغة: لأبي هلال العسكري، تصحيح: عادل نويهض، دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
٤٤.فقه اللغة وسر العربية: لأبي منصور الثعالبي، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).
٤٥.الفوائد الشافية على إعراب الكافية: حسين بن أحمد الشهير بزيني زاد، المطبعة العثمانية، ١٣١٣هـ.
٤٦.كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ٢٠٠٩م.
٤٧.الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: د. عبدالفتاح الحموز، طبع في الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٩٩٧م.
٤٨.لسان العرب: لابن منظور الأنصاري، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة ومطابع كوستاتوماس وشركاؤه، (د.ت).
٤٩.المحرّر في النحو: لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، تحقيق ودراسة: أ.د. منصور علي محمد عبدالسميع، دار إسلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
٥٠.مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الهجرة، ١٩٣٤م.
٥١.المخصص: لابن سيده علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، (د.ت).
٥٢.المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
٥٣.مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢.

٥٤.معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره.
٥٥.معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.
٥٦.معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السرّي الزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٥٧.معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
٥٨.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، ٢٠٠٩م.
٥٩.المقتصد في شرح الإيضاح: لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
٦٠.المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
٦١.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علوم العربية: جلال الدين السيوطي، بيروت، (د.ت).

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.